واحسن ابن هشام في شرحه فقال الخرج بالفصل النعت والبيان والتاكيد فانهن مكملات
للمقصود بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما
جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو واما الاول فواضح فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود انما
هو الاول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا
انه المقصود به فقط وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان
النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان النوع الثالث ما هو مقصود
بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو
وهذا النوع الخارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك اذا تقرر لك معرفة حقيقة
البدل فبدل الكل من الكل اي هو بدل الكل من الكل ان كان مدلوله مدلول الاول بمعنى ان البدل
يصدق على ما يصدق عليه المبدل منه لا بمعنى ان يكون مدلوله عين مدلوله لظهور ان الاخ
في قولنا جاء زيد اخوك يصدق على زيد وليس مدلولهما واحدا وسماه ابن مالك هذا القسم
بالبدل المطابق في اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر وانما يطلق الكل على
ذي اجزاء وليس بممتنع هنا او بدل البعض ان كان البدل جزءه اي جزء المبدل منه نحو
بعت العبد نصفه واكلت السمكة راسها ولا حجة لمجوز عكسه وهو ان يكون المبدل منه جزء البدل
فيسمى بدل الكل من البعض في رحم الله اعظما البيت يشير الى البيت الذي تقدم انشاده
في باب الاضافة رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات في رواية من رواه بنصب
طلحة حيث بدل وهو كل من جزئه وهو الاعظم لا نسلم لان اعظما في البيت تسمية الكل باسم الجزء
اي الطلحة والمراد جملة الذات كتسمية الربيئة بالعين او تقدير اعظم طلحة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فكان على تقدير من بدل الكل من الكل اما على التقدير الاول
الذي ذكره المؤلف فلان المراد رحم الله ذاتا دفنوها بسجستان ولكن عبر عنها بجزئها وهو
الاعظم ولا اشكال ان البدل وهو طلحة يصدق على ما يصدق عليه الذات المدفونة بسجستان
واما على الثاني الذي ذكرناه فواضح او بدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل
منه

والمبدل منه تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية وكان البدل بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول منتظرة لذكر الثاني نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل ان تذكر الثوب
تصير النفس متشوقة الى بيان الشيء المسلوب دون الظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب
شيء منه وانما شرط هذا القيد احترازا من مثل قتل الامير سيافه فلا يجوز مثل هذا
الابدال لفقد الشرط المذكور لان الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل
الامير ان القاتل سيافه وانما يسمى مثل هذا بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل لكونه دالا عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
متشوقة عند ذكر الاول الى ذكر ثان منتظرة فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا
له كذا في الرضي نقلا عن بعضهم او بدل الغلط ان لم يكن كذلك اي ان لم يكن جامعا
للامرين المتقدمين وهما حصول تعلق بين البدل والمبدل منه بغير الكلية والبعضية
وكون البدل بحيث يبقى النفس منتظرة له عند ذكر المبدل منه فجاء زيد غلامه او حماره
بدل غلط لا اشتمال لعدم تحقق القيد الثاني وان تحقق الاول وهذا فيه اشارة
الى الرد على ابن الحاجب حيث اكتفى في الكافية في بدل الاشتمال بان يكون بينهما ملابسة
بغير الكلية والجزئية فان مثل هذا يرد عليه اذ ليس ببدل الاشتمال مع ان بين زيد وغلامه
وبينه وبين حماره ملابسة بغير الجزئية والكلية والقيد الثاني في كلام المؤلف يخرجها
ضرورة انك اذا قلت جاء زيد لا تبقى النفس منتظرة لذكر التابع اصلا والمبدل منه
غلط لا هو اي لا البدل وذلك انك اذا اردت ان تقول جاء حمار فسبقك لسانك
الى قلت فالمبدل منه وهو زيد في قولك جاء زيد حمار هو الغلط لكن سمي التابع هنا
بدل الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه ولم يرد ان
البدل نفسه غلط وكيف وهو المقصود بالنسبة فمن قال من جهة ان الغلط هو
المبدل منه كان حقه ان يقال بدل ليفيد الاتيان به ان المتقدم عليه ذكر غلطا فاستدرك
بالاضراب عنه وفيه نظر لان بل انما تدل على الاضراب عنه هو الغلط او غيره بل الاصل فيما

Copyright © King Saud University